

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٧ مايو ٢٠٠٠

لابد من وقفه دولية لإنهاء الصراع الإثيوبي-الإريتري

عندما تبقى أى مشكلة أو قضية دولية، معلقة دون حل، فإنها تكون عبارة عن أزمة كامنة قابلة للتفجر عند أى اشتعال، وهذا هو الحال بالنسبة للصراع الإريتري- الإثيوبي الذى لم يحل لأن اسباب الصراع بقيت كما هى دون إزالة، ولذلك تفجر القتال أخيراً حاصداً أعداداً كبيرة من أبناء البلدين اللذين يعانون اصلاً من موجة جفاف قاسية تسببت فى مجاعة تهدد أرواح الملايين من أبناء منطقة القرن الأفريقي بأسرها. ومن الضروري للدولتين ان توقفا القتال الراهن من اجل مصالح شعبيهما، مع ضرورة التوجه الى التحكيم الاقليمي والدولى لحل الازمة بحيث تضع الدولتان ملف الاراضى المتنازع عليها امام منظمة الوحدة الافريقية او هيئات دولية وتتقبلان الحكم الذى سيصدر بشأن هذه القضية. اما الحديث عن فرض عقوبات دولية او فرض عقوبات من قبل دولة معينة على إريتريا وإثيوبيا، فإنه ليس الطريق لحل الازمة. والمطلوب الآن هو سعى منظمة الوحدة الافريقية وهيئة الامم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، إلى اقتراح أو فرض التحكيم فى الازمة، مع طرح نتيجة التحكيم باعتباره الموقف الدولى والاقليمى بحيث تصبح الدولة التى ترفضه مسئولة عن استمرار الصراع وتحمل النتائج المترتبة على ذلك. ولان الوضع الطبيعى من جفاف ومجاعات والوضع العسكرى المتمثل فى اشتعال الحرب، هما على درجة عالية من الخطورة فإنه من الضرورى للمجتمع الدولى ان يتحرك بسرعة وبحكمة لإنهاء الصراع الإثيوبي- الإريتري على قاعدة إعطاء كل طرف حقوقه من اجل إيجاد سلام حقيقى بين الدولتين لمصلحة شعبيهما.